# مدخل مقترح لزيادة فاعلية أدلة الأثبات للتحقق من تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية

**تحث اشراف**

**أ.د / عباس أحمد رضوان**

**أستاذ المحاسبة والمراجعة**

**كلية التجارة – جامعة المنصورة**

**احمد اصبيع عبدالعزيز احمد / باحث ماجستير**

**الملخص:**

**تهدف هذه الدراسة** إلى تقديم مدخل مقترح لزيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية ، من خلال استخدام اجراءات المراجعة التحليلية في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع في جميع مراحل عملية المراجعة ( التخطيط – التنفيذ – اعداد التقرير) ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS لإدخال البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من قائمة الاستقصاء التي تم توزيعها علي عينة من (المديرين ورؤساء الاقسام – المراجعين الداخليين) بالمصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة في ليبيا ، بهدف اختبار فروض الدراسة.

**وتوصلت الدراسة** إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية ، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المدخل المقترح (اجراءات المراجعة التحليلية) وزيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة بقطاع المصارف التجارية الليبية ، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المدخل المقترح ( اجراءات المراجعة التحليلية) والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية.

**وأوصت الدراسة :** بالعمل علي تطوير مستوي الالتزام بالمعايير الدولية في المصارف التجارية الليبية ومن ضمنها المعيار رقم (٥٢٠) المتعلق بالإجراءات

التحليلية، وابراز أهميتها في زيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة وتعزيز جودة المراجعة الداخلية لتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية.

**Abstract:**

**This study is aimed at :** To introduce a proposed approach to increase the effectiveness of evidence evidence in the audit and verification of the application of the principle of disclosure and transparency in the Libyan commercial banking sector, through the use of analytical review procedures in rationalizing the personal judgment of the auditor at all stages of the review process (planning - implementation - preparation of the report) Using the statistical program SPSS to enter the preliminary data obtained from the survey list distributed to a sample of (managers and heads of departments - internal auditors) in the National Commercial Bank and the Bank of Unity in Libya, in order to test the hypotheses of the study.

**The study concluded :** The existence of a statistically significant relationship between increasing the effectiveness of evidence evidence in auditing and verifying the application of the principle of disclosure and transparency in the Libyan commercial banking sector. , As well as a statistically significant relationship between the application of the proposed approach (analytical review procedures) and verification of the application of the principle of disclosure and transparency in the Libyan commercial banking sector.

**The study recommended :** Improving the level of compliance with international standards in Libyan commercial banks, including Standard No. (520) concerning analytical procedures, highlighting their importance in increasing the effectiveness of

the evidence in the audit and enhancing the quality of the internal audit to apply the principle of disclosure and transparency.

**مقدمة الدراسة :**

أن سلامة الإقتصاد في أي دولة إنما يرتكز بالدرجة الأولى على سلامة وحسن سير نظامها المصرفي، ولذلك فإن تطبيق الأسس والمبادئ التي أقرت بها الحوكمة من شأنه أن يساعد في تنظيم إدارة البنك وعمله ، خاصة بعدما أصبحت تتميز بالشمولية وأدائها لمعظم الأعمال المالية من مضاربة واستثمار وإقراض وبيع وشراء للأصول المالية، الأمر الذي أدى إلى تشابك وتعقد أنشطتها؛ وبالتالي ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها وغياب الإدارة الرشيدة؛ وما يرتبط بها من شفافية وإفصاح للمعلومة ، **(حراش ، ٢٠١٣ ، ص:٤٥٨).**

ويشير **(الجهانى ،٢٠١٢ ، ص:٢)** إلى حرص العديد من المنظمات، والهيئات والمؤسسات الدولية، وهيئات أسواق المال، بتطبيق مفهوم الحوكمة الذى يتبنى مؤشر الافصاح والشفافية من خلال تبني مجموعة من المبادئ والقواعد الإرشادية، بما يتناسب مع ظروف كل دولة ، وعلى رأسها **"Organization for Economic Coperation and Development"** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت مبادئها، لتشكل الخطوط العريضة لجميع الأوضاع والظروف، كما تبنت **"Basle Committee on Banking Supervision"** لجنة بازل للخدمات المصرفية هذا المفهوم، وأصدرت مبادئها التي تهتم وتنحصر في المجال المصرفي .

ويشير **(مازون ،٢٠١١ ، ص:٣)** إلى أن مهنة المراجعة تأثرت بمختلف الظروف وبتطور الحياة الإجتماعية والإقتصادية، والمتتبع للتطورات التي شهدتها يمكنه أن يلاحظ حجم الإهتمام المتزايد الذي حظيت به، نظرا للدور الكبير الذي لعبته وتلعبه في تحقيق التقدم والنمو لكل الوحدات الإقتصادية والمجتمع، ومد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد إتخاذها.

وتعرف جمعية المحاسبة الأمريكية **"American accounting association"** ( **توماس وهنكي ، ١٩٨٩ ، ص:٢٦** ) المراجعة بأنها "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.

ويوضح **(حبتور ، ٢٠١٤ ، ص:٢)** أن عمل مراجعي الحسابات يقوم على جمع وتقويم أدلة الإثبات، التي تشمل الدفاتر والسجلات، والتأكد من مدى تطابق إعداد القوائم المالية وبياناتها مع واقع حال المنشأة ، ومدى مصداقية تمثيلها لنتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة، بحيث يتكون لدى مراجعي الحسابات رأي عن نتائج الفحص والمراجعة وبالتالي توصيل وإبلاغ هذا الرأي الى الفئات المعنية وذلك من خلال التقرير الذي يقدمه مراجع الحسابات عن فترة زمنية معلومة، ولتعزيز رأي وموقف مراجعي الحسابات، فقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبة معايير دولية للمراجعة موحدة ومتعارف عليها يلتزم بها مراجعي الحسابات أثناء قيامهم بعملية المراجعة، ومن ضمن هذه المعايير الدولية معيار المراجعة الدولي رقم (٥٠٠) والخاص بأدلة الإثبات، ومتطلبات الأدلة الواجب الحصول عليها من قبل مراجع الحسابات، قبل ابداء رأيه، بحيث تكون هذه الأدلة كافية وملائمة للوصول إلى رأي دقيق وعادل فيما يتعلق بصحة وسلامة ومصداقية القوائم المالية والمركز المالي للمنشأة المستهدفة.

وعرفت المعايير الدولية لممارسة أعمال المراجعة والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، أدلة الإثبات بأنها هى "المعلومات التي يحصل عليها المراجع للوصول إلى نتائج يبني عليها رأيه النهائى" ويمكن تعريفها أيضا بأنها "كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطالعة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية" **(بلعمري ، ٢٠١٧ ، ص:١٨).**

ومعيار المراجعة الدولي رقم (٥٠٠) هو "عبارة عن وصف لما يشكل أدلة الإثبات عند مراجعة البيانات المالية، وتعزيز لمسؤليات المراجع عند تنفيذ اجراءات الحصول على ما يكفي من أدلة إثبات ملائمة بحيث تعطي لمراجع الحسابات تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تحتوي على أخطاء مادية **(p:350-358 ،٢٠١١ ،Radu)** .

**مشكلة الدراسة :**

من خلال اطلاع الباحث على التقارير الرسمية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبى **(التقرير العام ، ٢٠١١-٢٠١٦ ، ص:١٢٢-١٢٣)** ، لاحظ وجود مخالفات مالية وادارية جسيمة، حيث جاء نصا بالتقرير الأخير الصادر عام (**٢٠١٦م**) بشأن فساد القطاع المصرفى الليبى " تعتبر التجاوزات والمخالفات من قبل القطاع المصرفى أحد أكبر مسببات تردى الوضع الاقتصادى الحالى، كونه المسئول عن

عمليات حفظ الاموال والتصرف فيها، وقد ساهم قصور وتهاون مصرف ليبيا المركزى فى ممارسة اختصاصه الإشرافى والرقابى على المصارف التجارية، وتعامله السلبى مع تقارير وتبليغات الفساد على المصارف فى زيادة تفاقم الازمة وانتشار الفساد فى هذا القطاع .

كما أكدت تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد فى دول العالم المختلفة. **(www.transparency.org)** أن ترتيب ليبيا من اكثر ست دول فسادا على مستوى العالم خلال الاعوام (**٢٠١٣ – ٢٠١٧م**).

ومن خلال ما تقدم تتضح مشكلة الدراسة الحالية المتمثلة فى انتشار الفساد المالى والادارى بالقطاع المصرفى التجارى الليبى، وقد يكون سبب ذلك عدم تطبيق المعيار الدولي (٥٠٠) والمتعلق بادلة الاثبات، عند مراجعة البيانات المالية، لتعزيز مسؤليات المراجع عند تنفيذ إجراءات الحصول على مايكفي من أدلة إثبات ملائمة، ومحاولة زيادة فاعلية أدلة الأثبات في المراجعة بحيث تعطي مراجع الحسابات تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تحتوي علي أخطاء مادية بهدف التحقق من تطبيق مبدأ الإفصاح (بمعني سلامة تدفق المعلومات المحاسبية)، وكذلك التحقق من توافر الشفافية والتي تعني (أن هذه المعلومات غير مضلله للمستخدمين)

**أهداف الدراسة :**

**- الهدف الرئيسي للدراسة:**

يتمثل في تقديم مدخل مقترح ( اجراءات المراجعة التحليلية ) لزيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية.

**- الأهداف الفرعية:**

١ . التعرف علي العلاقة بين زيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية.

٢ . التعرف علي العلاقة بين تطبيق المدخل المقترح ( اجراءات المراجعة التحليلية ) وزيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة بقطاع المصارف التجارية الليبية.

٣ . التعرف علي العلاقة بين تطبيق المدخل المقترح ( اجراءات المراجعة التحليلية ) والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية.

**فروض الدراسة :**

**في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفروض الدراسة كما يلي:**

١. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية.
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المدخل المقترح ( اجراءات المراجعة التحليلية ) وزيادة فاعلية أدلة الأثبات في المراجعة بقطاع المصارف التجارية الليبية.
٣. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المدخل المقترح ( اجراءات المراجعة التحليلية ) والتحقق من تطبيق مبدأ الأفصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية.

**أهمية الدراسة :**

**١. الأهمية العلمية :**

نظرا لتزايد الاهتمام في الأبحاث الحديثة بموضوع الحوكمة ومبادئها وآلياتها ومن ضمنها عمليات الإفصاح والشفافية بخاصة في المصارف، فهناك حاجة لوضع هيكل علمي **(مدخل مقترح)** لزيادة فاعلية أدلة الإثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبادئ الحوكمة لاسيما مبدأ الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية الليبية.

**٢. الأهمية العملية :**

تتمثل في محاولة تقديم مقترحات لزيادة فاعلية أدلة الإثبات في المراجعة من خلال ( **مدخل مقترح** ) يساعد المراجع الداخلي في اتخاد القرارات الهامة التي تؤثر في كمية وحجية أدلة الاثبات التي يحصل عليها وهذه القرارات هي :

( اختيار اجراءات المراجعة المناسبة – اختيار الحجم المناسب للعينات الاحصائية – اختيار التوقيت المناسب لأداء اجراءات المراجعة – اختيار المفردات التي ستخضع للمراجعة )

من اجل اعداد برنامج جيد لعملية المراجعة الداخلية والحصول علي أدلة إثبات كافية وملائمة توفر اساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما يتعلق بمدي سلامة القوائم المالية وكفاية الأفصاحات بها للمساهمة في التحقق من تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية، كما تكمن الأهمية في تطبيق ذلك

بالنسبة للمصارف التجارية علي وجه الخصوص مقارنة بالمصارف الأخرى المتخصصة؛ لغرض دعم النظام المصرفي الليبي وفقا لتطلعات الحوكمة المصرفية في دولة ليبيا.

**منهج الدراسة :**

استخدم الباحث المنهج الوصفى نظراً لملائمته لطبيعة واهداف الدراسة والتحقق من فروضها

**الدراسات السابقة :**

قسم الباحث الدراسات السابقة إلي مجموعتين، حيث يتناول في المجموعة الأولى الدراسات التي تتعلق بأدلة الاثبات فى مجال المراجعة ، ويتناول في المجموعة الثانية الدراسات التي تتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة :

**( أ ) - الدراسات التي تناولت المتغير المستقل (أدلة الاثبات) :**

**١. دراسة ( علاونه ،٢٠١٣ ) بعنوان"العوامل المؤثرة في كفاية وملائمة أدلة الإثبات على رأي المحاسب القانوني الأردني في ظل معيار التدقيق الدولي رقم (٥٠٠)** هدفت الى التعرف على العوامل المؤثرة في كفاية وملائمة أدلة الإثبات على رأي المحاسب القانوني الأردني، ولتحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى بيان أثر كل من المخاطر الملازمة ونظام الرقابة الداخلية والأهمية النسبية والخبرة والاحتيال والغش على رأي المحاسب القانوني، وقد تم تصميم استبانة وزعت على عدد (١٦٥) من المحاسبين القانونيين الأردنيين المزاولين لمهنة المراجعة تم تحليل عدد (١٥٠) استبانة، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري في اختبار الفرضيات بحيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائيه للمتغير المستقل الأهمية النسبية والخبرة على رأي المحاسب القانوني.

**٢. دراسة ( ابو لحية ، ٢٠١٥ ) بعنوان "مدى كفاءة مهارات مدقق الحسابات الخارجى فى جمع و تقييم أدلة الاثبات فى ظل بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة: دراسة تطبيقية على المدققين الممارسين للمهنة فى قطاع غزة"** هدفت الى التعرف على مدى كفاءة مهارات مراجع الحسابات الخارجى فى جمع وتقييم أدلة الاثبات فى ظل بيئة انظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة، باستخدام المنهج الوصفى التحليلى، حيث تم إعداد استبانة تكونت من عدد (٤٠) فقرة، تم توزيعها على عدد (٦٣) مراجعا مزاولا لمهنة مراجعة الحسابات وتم استرداد منهم عدد (٥٧) استبانة وكانت أهم النتائج تتوافر لدى مراجع الحسابات الخارجى

مهارات ذات كفاءة تساعده فى جمع و تقييم ادلة الاثبات في بيئة انظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.

**٣. دراسة (العياشى و شاهد، ٢٠١٧) بعنوان "أدلة الإثبات في عملية المراجعة الإلكترونية : دراسة مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الاثبات الإلكترونية"** هدفت الى مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الاثبات الإلكترونية في عملية المراجعة الإلكترونية، بإستخدام المنهج الوصفى، واشتملت على مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الاثبات الإلكترونية في عملية المراجعة من حيث المنشأ – التبديل – التصديق و الاعتماد – الاكتمال والشمولية – القراءة – الصيغة – الاتاحة وامكانية الوصول اليها التوقيع) و كانت أهم النتائج أنه لا يختلف الهدف من أدلة الاثبات الالكترونية و التقليدية و لكن قدر الدليل الالكترونى تعتمد على مدى فعالية الرقابة الداخلية وصلاحيتها.

**( ب ) - الدراسات التى تناولت المتغير التابع (مبدأ الافصاح و الشفافية):**

١. **دراسة ( أكريم ، ٢٠١٥ ) بعنوان " مدي الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في المصارف الليبية"** هدفت الى التعرف على مفهوم وطبيعة حوكمة المؤسسات، والتعرف على أهم مبادئ الحوكمة المتعارف عليها دوليا ومحليا، بالإضافة إلى معرفة مدى التزام المديرين في المصارف بمبادئ الحوكمة، وأيضا محاولة التعرف على مدى وجود اختلافات جوهرية حول مدى التزام المديرين في المصارف، بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي، و كانت اهم النتائج أن بعد احتساب المتوسطات الحسابية، وتبين بأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية جاء في المرتبة الأولي في الأهمية حسب رأي المديرين المشاركين في الدراسة، ويليه بعد توضيح صلاحيات ومسؤوليات القيادات الإدارية، ثم بعد الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية، ثم يليه بعد المحافظة على حقوق أصحاب المصالح، ويليه بعد الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم، بينما حل التزام القيادات الإدارية بالسلوكيات الأخلاقية في المرتبة الأخيرة. وجميعها كانت في نطاق المستوى المتوسط. وبشكل عام يمكن القول إن مدى التزام الإدارة العليا في المصارف قيد الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات حسب رأي المديرين المشاركين في الدراسة، كانت في المستوى المتوسط. ومن خلال اختبار فرض الدراسة تبين انه توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المديرين المشاركين في الدراسة حول مدى التزام مديري الإدارة العليا في المصارف قيد الدراسة

(المصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية) بمبادئ حوكمة المؤسسات.

٢. **دراسة ( المهدوي، ٢٠١٥ ) بعنوان "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية"** هدفت الدراسة الي: بيان مدي توافر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للبيانات والمعلومات التي تتضمنها التقارير الخاصة بالمصارف الليبية، باستخدام المنهج الوصفى التحليلى، على عينة عددها (١٣٩) من رؤساء الاقسام العاملين بالأدارات العامة للمصارف بليبيا، و كانت اهم النتائج انه بالرغم من قيام المصارف بكافة الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة واقتدار إلا انه ينقصها الإفصاح الكامل عن العمليات المصرفية وذلك لخدمة متخذي القرارات.

٣. **دراسة (El-Diftar et.al ، ٢٠١٧) بعنوان :**

**"Institutional investors and voluntary disclosure and transparency: the case of Egypt"**

هدفت الي بيان مدي تأثير عدة عوامل منها الملكية وحجم المصرف علي مستوي الإفصاح والشفافية التي يطلبها المستثمرون والمؤسسون سواء بشكل ملزم أو بشكل طوعي، تم إجراء الدراسة على أكثر من (٥٠) شركة نشطة مدرجة في البورصة المصرية من السنوات (٢٠٠٧-٢٠١١)، أدت معايير الاختيار إلى حجم عينة مجمعة من (١٩١) شركة، وتم جمع جميع البيانات المطلوبة يدويًا من التقارير السنوية للشركات و كانت اهم النتائج أن أهم التأثيرات التي تتحكم في مستوي الشفافية والإفصاح المطلوب للمستخدمين والمستثمرين يتمثل في حجم المصرف وكون ملكيته ملكية أجنبية أو محلية.

٤. **دراسة (Bidabad et.al ، ٢٠١٧ ) بعنوان :**

**"Financial transparency, corporate governance and information disclosure of the entrepreneur’s corporation in Rastin banking"**

هدفت الى تحديد مجموعة الأنظمة التشغيلية المصرفية التي تحقق الشفافية المالية للمصارف من خلال قياس علاقة الارتباط بينها وبين مبادئ الحوكمة، و كانت اهم النتائج ضرورة وجود لوائح داخل المصرف عن العناصر ذات الاهتمام بالشفافية المالية، والتي تكون محل اهتمام عملاء المصرف والمساهمين لضمان الاطلاع

عليها، وأن الافتقار إلي الشفافية في المعلومات المالية يمكن أن تضعف الثقة لدي المودعين والمساهمين وأصحاب المصلحة وكذلك بقوة العقود المصرفية.

**( ج ) - تعليق الباحث علي الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية :**

**( ١ ) - الدراسات التي تناولت المتغير المستقل (أدلة الاثبات) :**

تناولت المجموعة الاولي من الدراسات ما يتعلق بأدلة الإثبات للتأكد من مصداقية البيانات المحاسبية :

**أ-** أن أدلة الإثبات تعتبر أحد أساليب التأكيد والتقرير عن مدي مصداقية وحقيقة وعدالة الأرقام والبيانات المحاسبية.

**ب-** أن أدلة الإثبات لابد وأن تكون كافية وملائمة للتأكد من سلامة البيانات التي يتم مراجعتها.

**ج-** أن معني كفاية أدلة الإثبات أنها تعتبر قياس للكمية اللازمة لتقديم خدمات التأكيد، وأن معني ملائمة أدلة الإثبات هو تحقيق مستوي مناسب من النوعية المطلوبة للقيام بعملية المراجعة.

**د-** تعتبر المراجعة التحليلية من الأساليب المهمة لتقييم فاعلية المراجعة وهي أحد أدلة الإثبات المطلوبة للتحقق والتأكيد.

**ه-** هناك نقص في الأساليب اللازمة لتحديد دور المراجع فيما يتعلق بقدرته علي إظهار عدم الشفافية في البيانات وان تكون غير مضللة.

**و-** يتوافر مستوي الثقة في عملية المراجعة من خلال التأكيد علي دقة البيانات ومستوي الإفصاح والشفافية في محتواها وان فجوة التوقعات تظهر نتيجة عدم كفاية الإفصاح والشفافية.

**( ٢ ) - الدراسات التى تناولت المتغير التابع (مبدأ الافصاح و الشفافية) :**

تناولت المجموعة الثانية من الدراسات ما يتعلق بخصائص الحوكمة ومدي أهميتها والإفصاح عنها لاسيما ما يتعلق بالشفافية وتتلخص نتائج تلك الدراسات فيما يلي:

**أ-** بالرغم من وجود مبادئ الحوكمة في الشركات إلا أن الشفافية الكاملة غير متوافرة بصورة واضحة في المؤسسات المالية.

**ب-** أن هناك تأثير لشفافية المعلومات المصرفية في مستوي ضبط الرقابة الداخلية.

**ج-** أن القوائم المالية تتضمن إفصاحاً ضعيفاً، وغير منظم عن الممارسات التطبيقية للحوكمة.

**د-** تبين وجود مستوي منخفض من الإفصاح عن المخاطر الإلزامية والطوعية يتأثر بها تقرير المراجع عن المخاطر.

**ه-** اتضح وجود اختلاف حول التزام المصارف الليبية بمبادئ الحوكمة، ولابد من دعم الالتزام بذلك في ظل التقرير عن مدي هذا الالتزام تحقيقا للشفافية المطلوبة.

**و-** يحتاج الإفصاح الكامل عن العمليات المصرفية في المصارف الليبية التقرير عنها ضمن تقرير المراجع.

**ز-** يساعد الإفصاح عن متطلبات الحوكمة في بيان مدي شفافية المعلومات لاسيما بالنسبة لإدارة المخاطر.

**ح-** هناك اختلافات بين المراجعين حول مستوي جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية المنشورة في ظل حوكمة الشركات.

**( ٣ ) - تحديد الفجوة البحثية :**

**يتضح** من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت المتغير المستقل (أدلة الاثبات) والتي تركز علي أهم أدلة الإثبات التي لابد وأن تتوفر فيها الفاعلية المطلوبة في عملية المراجعة للتحقق والتقرير عن مصداقية البيانات وانها معبرة عن مستويات الإفصاح والشفافية، **وهذا يترك مجالا للباحث** لمناقشتها في ضوء مدي فاعليتها في عملية المراجعة للتحقق من المستوي المطلوب من الإفصاح والشفافية ضمن مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية.

**كما يتضح** من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت المتغير التابع ( مبدأ الافصاح والشفافية ) أن هناك حاجة كبيرة في المصارف إلي ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة، والإفصاح عن ذلك كوسيلة لتقييم المطبق منها حاليا، وكذلك لضمان الإبلاغ عن الشفافية التي تضمن سلامة العمليات المصرفية، وأنها غير مضللة، وبالتالي فإن هناك ضرورة لزيادة فاعلية أدلة الأثبات في المراجعة وخدمات التأكيد، وذلك للتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية كأهم مبادئ الحوكمة في المصارف الليبية.

**كما أنه** من خلال تحليل أهداف الدراسات السابقة للمتغيرين المستقل والتابع و السابق عرضها سلفا تبين أنها هدفت الى تحقيق العديد من الاهداف وفق مشكلة كل دراسة كما سبق توضيحه و بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم مدخل مقترح (اجراءات

المراجعة التحليلية) لزيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بقطاع المصارف التجارية الليبية ، **وهذا لم تتناوله الدراسات السابقة.**

**خطة الدراسة :**

**في ضوء العرض السابق لهدف الدراسة وسعيا لاختبار فروضها ، سيقوم الباحث بتقسيم محتويات الدراسة علي النحو التالي:**

**أولاً : أدلة الاثبات في المراجعة واهميتها للتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية فى قطاع المصارف التجارية**

**ثانياً : مدخل مقترح لزيادة فاعلية ادلة الاثبات للتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية فى قطاع المصارف التجارية الليبية.**

**ثالثاً : الدراسة التطبيقية**

**رابعاً : النتائج والتوصيات**

## أولاً : أدلة الاثبات في المراجعة وأهميتها للتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية

### ١ ـ أدلة الإثبات في المراجعة:

#### ١/١ ـ مفهوم أدلة الإثبات :

يرى **(ارينز ولوبك، ٢٠٠٢، ص:٢٣٨)** إلى أنه يمكن تعريف أدلة الإثبات بأنها هى المعلومات التى يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التى يتم مراجعتها تتفق مع المعايير الموضوعة.

و يعرف **( International Standard on Auditing ، ٢٠٠٤ ، p:425 ) (500)**مجلس معايير المراجعة والتأكيد أدلة الاثبات في المراجعة هي "المعلومات التي يحصل عليها المراجع للتوصل الي استنتاجات يبني علي أساسها رأيه المهني وتشمل أدلة الاثبات المستندات والسجلات المحاسبية المتضمنة للبيانات المالية والمعلومات المؤيدة من المصادر الاخري "

كما يؤكد **(مطارنة ، ٢٠٠٦ ، ص:١٧٧)** على أن أدلة الإثبات يمكن تعريفها بأنها " كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية ".

**٢/١ ـ غرض أدلة الاثبات :**

يلعب برنامج المراجعة دوراً مهماً في تحديد البيانات المطلوب فحصها وفي جمع المعلومات وأدلة الإثبات اللازمة عن هذه البيانات، فالمراجع يحاول أن يجمع أكبر قدر من أدلة الإثبات بالنسبة لكل بيان من البيانات التي تحتويها القوائم المالية بحيث يستطيع أن يبني رأيه على أساس معقول في مدى صحة هذه البيانات من عدمه ، وهذا الجزء من وظيفة المراجع هو من الأهمية بمكان مما حدا بمعهد المحاسبين الأمريكي إلى النص في أحد معايير المراجعة المتعارف عليها والتي يلتزم بإتباعها جميع الأعضاء الذين ينتمون إليه على أهمية وضرورة الحصول على أكبر قدر من أدلة الإثبات وقد عبر عن ذلك معهد المحاسبين الأمريكي في المعيار الثاني من معايير المراجعة المتعارف عليها : " يجب الحصول على أدلة كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات حتى تكون أساساً معقولاً لرأي المراجع في القوائم المالية محل الفحص "، ويلاحظ أن كلمة "كافية" تشير إلى كمية الأدلة التي يحصل عليها المراجع ، أما كلمة " مقنعة " فتشير إلى نوع هذه الأدلة ودرجة الاعتماد عليها ويلاحظ أيضاً أن النص بجانب تأكيده لأهمية أدلة الإثبات يقترح بعض الطرق التي يمكن استعمالها في جمع هذه الأدلة **(www.almohasb1.com)**.

**٣/١ ـ انواع أدلة الاثبات :**

١/٣/١ -الوجود الفعلى **(ميلود والعربي ، ٢٠١٧ ، ص:١٧).**
٢/٣/١ - المستندات والتوثيق **(مطارنة ، ٢٠٠٦ ، ص:١٨٠)** .
٣/٣/١ - الأحداث اللاحقة **(سعاد ، ٢٠٠٩ ، ص:٦٩)** .
٤/٣/١ - الدقة الحسابية **(ميلود و العربي ، ٢٠١٧ ، ص:١٨)** .
٥/٣/١ - وجود نظام سليم للرقابة الداخلية **(بلعيد ، ٢٠١٤ ، ص:٤٩).**
٦/٣/١ - الارتباط بين البيانات محل الفحص **(سعاد ، ٢٠٠٩ ، ص:٧٠).**
٧/٣/١ - إقرارات الإدارة **(مطارنة ، ٢٠٠٦ ، ص:١٩١).**
٨/٣/١ - الاستفسارات **(مازون ، ٢٠١١ ، ص:٤٠).**

**٤/١ ـ وسائل الحصول على أدلة الاثبات :**

١/٤/١ - الجرد الفعلي **(بلعيد ، ٢٠١٤ ، ص:٥٠).**
٢/٤/١ - المراجعة المستندية .

٣/٤/١ - نظام المصادقات **(ميلود والعربي ، ٢٠١٧ ، ص:١٨-١٩).**
٤/٤/١ - المراجعة الحسابية **(بلعيد ، ٢٠١٤ ، ص:٥٢).**
٥/٤/١ - طريقة الاستفسارات .
٦/٤/١ - المراجعة الانتقادية **(بلعيد ، ٢٠١٤ ، ص:٥٢).**
٧/٤/١ - الربط بين المعلومات والمقارنات **(سعاد ، ٢٠٠٩ ، ص:٧٢).**
٨/٤/١ - الاجراءات التحليلية .

**٥/١ – العوامل المؤثرة في كفاية وكفاءة أدلة الاثبات**

**(https://uomustansiriyah.edu.iq) :**

**١/٥/١ - كفاية الادلة:**

- الهدف من عملية المراجعة.
- الأهمية النسبية (اهمية النشاط الخاضع للمراجعة).
- درجة المخاطر المرتبطة بالنشاط.
- حجم المجتمع ومدى تجانس وحداته.
- درجة كفاءة المراجع وخبرته.
- نوعيه الادلة ومدى ارتباطها بالنشاط الخاضع للمراجعة.
- مقدار الوقت المتاح لدى المراجع.
- المقارنة بين التكلفة والعائد (الجانب الاقتصادي).

**٢/٥/١ - كفاءة الادلة:**

- استقلالية الدليل : كلما كان الدليل مستقلا عن الأداء كلما كانت جودته أعلى .
- من حيث وقت الحصول على الدليل.
- درجة كفاءة المراجع وخبرته في العمل.
- درجه الثقة بالجهة التي تقدم الدليل.
- درجة كفاءة الرقابة الداخلية : اذ تعتبر عامل مؤثر في كفاية وكفاءة الادلة.
- درجة ارتباط الدليل بالنشاط الخاضع للمراجعة.
- الأدلة الموثقة أكثر كفاءة من الأدلة الشفوية.
- الدليل الذي يحصل عليه المراجع بنفسه هو الأكثر كفاءة من غيره من الادلة .
- المستندات الأصلية أكثر معقولية من المستندات المصورة او المستنسخة.

**٦/١ - أدلة الإثبات وفقا للمعيار الدولى (٥٠٠):**

وفقا لمعايير المراجعة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد المنبثق عن الأتحاد الدولي للمحاسبين "**IFCA**"، فإن معيار المراجعة الدولي رقم (٥٠٠) يمثل كافة المعلومات المستخدمة من قبل مراجع الحسابات للتوصل إلى استنتاجات يبني عليها رأيه في البيانات المالية الواردة بالسجلات **( p:4 ، ٢٠٠٩ ، IFAC)**.

**٢ ـ مبدأ الأفصاح والشفافية**

**١/٢ ـ مبدأ الأفصاح :**

**١/١/٢ ـ مفهوم الإفصاح المحاسبى:**

يرى **(مقلد ، ٢٠٠٨، ص:١٢)** بأنه هو "أداة الإتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، ويشمل هذا الإفصاح كل مجالات التقارير المالية، بما تحويه من معلومات بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات".

كما يعرفه **(حسين ومحمد ،٢٠١٢ ، ص:٩)** بأنه "إظهار جميع المعلومات والبيانات المالية اللازمة لجميع الفئات التي تستخدمها، والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة ، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن أي تغير طرأ عليها ، وذلك من أجل الاستفادة منها لتساعد الجهات المستخدمة والمستفيدة منها باتخاذ القرارات المناسبة ولتحقيق الأهداف المرجوة".

**٢/١/٢ ـ أهداف الإفصاح المحاسبى (الكامل ، ٢٠١١ ، ص:١٧):**

- **الاتجاه التقليدي في الإفصاح المحاسبى:**
  يهدف الي تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر .
- **الاتجاه المعاصر في الإفصاح المحاسبى :** يهدف الى تقديم المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات .

**٣/١/٢ ـ أهمية الإفصاح المحاسبى (الكامل ، ٢٠١١ ، ص:١٦) :**

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية .

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية .
- تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها .
- يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسئوليتها
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة.
- يؤدي الى توفير قوائم وتقارير مالية اضافية .
- يمكن إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة.
- يمكن إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسئوليتها الاجتماعية.
- إظهار الصورة الحقيقية للوحدة المحاسبية والاطار البيئي الذي تعمل في ظله

.

**٤/١/٢ ـ أنواع الافصاح المحاسبي :**

١/٤/١/٢ ـ الافصاح الكامل **(مخلوف ، ٢٠٠٩ ، ص:٦).**
٢/٤/١/٢ الافصاح العادل.
٣/٤/١/٢ ـ الافصاح التفاضلي.
٤/٤/١/٢ ـ الافصاح التثقيفي (الاعلامي).
٥/٤/١/٢ ـ الافصاح الوقائي **(الكامل ، ٢٠١١ ، ص:١٣).**
٦/٤/١/٢ ـ الافصاح الكافي **(طرطار و جباري ، ٢٠١٠ ، ص:٥).**
٧/٤/١/٢ ـ الافصاح الملائم.
٨/٤/١/٢ ـ الافصاح الشامل **(الكامل ، ٢٠١١ ، ص:١٤).**

**٥/١/٢ ـ أساليب الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية (راوي ، ٢٠١٣ ، ص:٧-٨):**

( اعداد القوام المالية وترتيب بنودها ـ المصطلحات والعرض التفصيلي ـ الملاحظة الهامشية – الملحق ـ المعلومات الموجودة بين الاقواس ـ تقرير المراجع الخارجي ).

**٢/٢ ـ الشفافية :**

**١/٢/٢ ـ مفهوم الشفافية :**

عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية الشفافية بأنها " الإفصاح عن المعلومات التى

تتسم بالوقتية ويمكن الاعتماد عليها وتمكن مستخدمى المعلومات من إجراء تقييم دقيق للمركز المالى وأداء المصرف وأنشطته وخصائص المخاطر وممارسات إدارة المخاطر" **( Basle Committee on Banking Supervision ، ١٩٩٨ ،p:4 ) .**

**٢/٢/٢ ـ أهمية الشفافية :**

الشفافية تعد إحدى مستلزمات العولمة، والشفافية ليست رفاهية يمكن الاستعانة بها أو الاستغناء عنها تبعا للظروف، بل تنبع أهميتها بإعتبارها تساعد فى جذب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية قبل المحلية، وزيادة المنافسة فى ظل بيئة دولية غابت فيها الحدود الجغرافية، وتلاشت إلى حد كبير الاعتبارات النفسية، كما يرى البعض أن الشفافية تأتى أهميتها من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة فى القوائم المالية وتوضيحها وتقلل من تقلبات الأسواق، وتسهل من كفاءتها، بالإضافة إلى أنها تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات **(عبدالملك ، ٢٠٠٦ ، ص:٢٠-٢١).**

**٣/٢/٢ ـ شروط الشفافية :**

- أن تكون الشفافية فى الوقت المناسب، فالشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها.
- أن تكون الشفافية متاحة للجميع فى الوقت نفسه.
- أن تكون الشفافية واضحة وشارحة نفسها بنفسها، فليس هناك قيمة لشفافية غامضة، بحيث لا تضر بسرية المعلومات.
- أن يعقب الشفافية مسائلة، فالشفافية فى حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الحقائق.

**٣ ـ أهمية أدلة الاثبات في المراجعة وعلاقتها بتطبيق مبدأ الأفصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية:**

**١/٣ ـ الجرد الفعلى :**

إن هذا الدليل يهم فى المقام الأول ادارة البنك والذى يطمئنها على صحة الارصدة الدفترية ومطابقتها للارصدة الفعلية مما يساعدها فى اتخاذ القرارات المناسبة داخل البنك، وبالتالى فإن تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بالنسبة للجرد الفعلي يهم ادارة البنك أكثر من لأطراف الخارجية، لأن الجرد الفعلى لا يصلح الا للأصول التى لها كيان مادى ملموس.

**٢/٣ ـ المستندات والتوثيق :**

**المستندات الداخلية :** مثل ايصالات السحب والايداع، رغم أنها تمثل حركة البنك اليومية إلا ان تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية بالنسبة للمستندات الداخلية لا يهم الأطراف الخارجية المتعاملة مع البنك ولكنه يهم إدارة البنك.

**المستندات الخارجية :** مثل بوالص التأمين التى تصدرها شركات التأمين لصالح عملاء البنك ضد مخاطر خيانة الامانة، عدم سداد القروض، فواتير الشراء، فإن تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية بالنسبة للمستندات الخارجية له اهمية كبيرة للأطراف الخارجية حيث يتم رصدها بالقوائم المالية المنشورة، فهى تؤثر فى ثقة هذه الاطراف نحو المركز المالى للبنك.

**٣/٣ ـ الاحداث اللاحقة :**

إن تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بالنسبة للاحداث اللاحقة بعد إعداد القوائم المالية يعتبر من الامور الهامة للأطراف الداخلية والخارجية، ويشير إلى وجود نظام رقابى داخلى سليم وقوى.

**٤/٣ ـ الدقة الحسابية :**

تعتبر دليلا قويا يستند عليه المراجع عند التحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، من خلال التحقق من صحة إعداد الحسابات الختامية وصحة مبالغ الايرادات والمصروفات وكذلك التحقق من صحة العمليات الحسابية في دفتر الاستاذ و دفتر اليومية.

**٥/٣ ـ وجود نظام سليم للرقابة الداخلية :**

إن تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بالنسبة لعمليات الرقابة الداخلية داخل البنك، من شأنه أن يمكن الادارة من اتخاذ القرارات المناسبة (تعديل – تطوير – تغيير) لنظام الرقابة الداخلية المتبعة بما يخدم أعمال البنك وهو أمر مستمر يقع على عاتق المراجعين الداخليين.

**٦/٣ ـ الارتباط بين البيانات محل الفحص :**

إن تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بالنسبة للإرتباط بين البيانات محل الفحص يعتبر أمرا هاما للأطراف الخارجية بهدف زيادة الثقة فى المركز المالى فى البنك حيث ان هذه البيانات والارقام (مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها – المدينين –

المصروفات و المبيعات) كلما كان هناك ترابط بينها و كانت تعبر عن الواقع الفعلى كلما زادت ثقة العملاء فى التعامل مع البنك.

**٧/٣ ـ إقرارات الإدارة :**

إن تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بالنسبة لإقرارات الإدارة يعتبر أمرا جوهريا للأطراف الداخلية من حيث تنقية محفظة القروض بالبنك فى حالة اعدام الدين، وافلاس العميل، وعدم وجود ضمانات لدينه ويمكن الرجوع إليها لسداد ديون البنك، أما لأطراف الخارجية فتمنحهم الظمأنينة فى التعامل مع البنك من خلال قوة المخصصات التى يحتجزها البنك فى حالة اعدام الديون.

**٨/٣ ـ الاستفسارات :**

يعتبر تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بالنسبة للإستفسارات أمرا هاما للأطراف الخارجية، حيث إذا كانت الأستفسارات لا تعبر عن الواقع الفعلى للبنك يؤدى ذلك إلى عدم ثقة الاطراف الخارجية بالبنك .

## ثانياً : مدخل مقترح لزيادة فاعلية أدلة الأثبات للتحقق من تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية

### ١ ـ فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة بإستخدام الاجراءات التحليلية للتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية:

**١/١ ـ مفهوم الاجراءات التحليلية:** عرفت الاجراءات التحليلية بأنها "عملية تحليل المؤشرات والاتجاهات الهامة التى تتضمن فحص التقلبات والعلاقات التى تتسم بأنها غير متسقة مع المعلومات الأخرى أو تنحرف عن القيم القابلة للتنبؤ بها **(لطفي ، ٢٠٠٧ ، ص:٣٣٤)**. كما عرفها "**Alweshah**" بأنها الاساليب الأكثر حداثة للمراجعة وفحص البيانات المالية والتى يتم إرسالها من قبل نظم المعلومات المحاسبية بعد أن يتم تحويلها إلى اختبار للمراجعة التفصيلية للحد من خطر الاكتشاف والتأكد من نزاهة وموضوعية البيانات المالية **(رضوان،٢٠١٦،ص:٣٦١)**.

**٢/١ ـ أهداف الاجراءات التحليلية (النوايسة ، ٢٠٠٨ ، ص:٩٣):**

- زيادة فهم المراجع لعمليات العميل.

- تحديد المجالات التي تستلزم المزيد من الفحص والمراجعة.
- مراجعة شاملة لتحديد مجالات الخطر.
- تقييم مدى إختبار العمليات والأرصدة .
- معرفة أرصدة معينة أو نتائج محددة ومقارنتها بواقع المشروع الذى تجرى مراجعته.

**٣/١ ـ أهمية الاجراءات التحليلية (الكبيسي ، ٢٠٠٨ ، ص:٧):**

- تمكن المراجع من تحديد اتجاهات عملية المراجعة عند تصميمه للبرامج، وذلك بالإعتماد على القيم المتوقعة التى يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية الواردة فى القوائم المالية باستخدام التحليل الاحصائى.
- تمكن المراجع من تلبية متطلبات مستخدمى القوائم المالية.
- تساعد المراجع فى ايجاد بعض المؤشرات التى يمكن أن تدل على وجود ثغرات والقصور فى أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد فى وضع برنامج المراجعة بشكل مناسب.

**٤/١ ـ اساليب الاجراءات التحليلية:**

يمكن تصنيف اساليب الاجراءات التحليلية إلى ثلاثة انواع أساسية وهى **(راضي ، ٢٠١١ ، ص:١٨٣) :**

**١/٤/١ ـ اساليب قائمة على الحكم الشخصى :** تتمثل فى خبرة المراجع الشخصية وتقديره و حكمه في ما يتوفر لديه من بيانات عن المنشأة موضوع المراجعة.

**٢/٤/١ ـ الاساليب التقليدية البسيطة :** وهو اسلوب مقارنة القيم فى صورتها المطلقة وفحص التقلبات غير العادية، وتحليل النسب المالية، وتحليل الاتجاه.

**٣/٤/١ ـ الاساليب الكمية المطورة :** وهى عملية الدمج بين كمية أكبر من البيانات للوصول إلى توقعات أكبر.

**٥/١ ـ خطوات الاجراءات التحليلية (أبوسمهدانة ، ٢٠٠٦ ، ص:٢٩ـ٣١) :**

١/٥/١ ـ الإعداد والتمهيد للمراجعة التحليلية.

٢/٥/١ ـ تحليل البيانات لاكتشاف الأرصدة غير العادية بها.

٣/٥/١ - دراسة الأرصدة غير العادية لتحديد التقلبات التي يجب إخضاعها للفحص

٤/٥/١ - فحص التقلبات غير العادية :

٥/٥/١ - توثيق إجراءات المراجعة التحليلية:

**٦/١ - دور الاجرءات التحليلية فى فاعلية أدلة الاثبات وتعزيز جودة المراجعة الداخلية لتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية:**

إجراءات المراجعة التحليلية ما هي إلا أسلوب من أساليب المراجعة تهدف لتحليل الاتجاهات والانحرافات الجوهرية وتحديد العلاقات بين القيم في القوائم المالية للفترة المالية ومقارنتها بالقيم المتوقعة والقيم المعيارية، بهدف إعداد برنامج جيد لعملية المراجعة والحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لدعم النتائج النهائية لعملية المراجعة. كما ان الاجراءات التحليلية يقصد بها مجموعة الاجراءات الاضافية التي يقوم بها مراجع الحسابات للحصول علي درجة ثقة من خلال توفير أدلة اثبات مكملة للأدلة التي حصل عليها المراجع من الاجراءات الاخري **(موسي،٢٠١٣،ص:٣١٤-٣١٥)**. كما ان الاجراءات التحليلية خلال مرحلة تنفيد عملية المراجعة تساهم في المساعدة في إتمام عملية المراجعة بكفاءة من خلال المقارنات ، وتساهم في زيادة فاعلية المراجعة من خلال تخفيض التكلفة عن طريق تقليل نطاق الفحص والحصول علي أدلة إثبات إضافية **(موسي،٢٠١٣،ص:٣٣٠)**. تساعد المراجع علي تأكيد النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام إجراءات المراجعة الأخري **(www.accdiscussion.com/acc)**. وللمراجعة التحليلية أهمية كذلك لأصحاب المشروع فهي تساعدهم على معرفة قدرة المنشاة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر ومن ثم معالجة القصور وتجنب الخطر و تساعدهم كذلك على تقييم أداء الإدارة كما إن للمراجعة التحليلية أهمية كبيرة للمهنة ككل فهي تؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة وبالتالي زيادة ثقة الطرف الثالث فيها**(موسي،٢٠١٣،ص:٣١٨)**.

**٢ - المدخل المقترح لزيادة فاعلية أدلة الأثبات للتحقق من تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية :**

**١/٢ - محددات المدخل المقترح :**

**١/١/٢ - محددات تتعلق بالعناية المهنية :**

١/١/١/٢ - التأهيل العلمي **(ارينز ولوبك،٢٠٠٢،ص:٤٣)**.

٢/١/١/٢ - الخبرة المهنية **(توماس وهنكي،١٩٨٩،ص:٥٤)**.

٣/١/١/٢ - الموضوعية والحيادية **(التميمي ،٢٠٠٨،ص:٦٥).**

٤/١/١/٢ - الكفاءة المهنية **(Nelson،١٩٩٥،p27) .**

٥/١/١/٢ - التدريب المستمر **(لطفي،٢٠٠٢،ص:٥٢).**

٦/١/١/٢ - جودة المراجعة

**. (American Institute of Certified Public Accountants،١٩٩٢)**

**٢/١/٢ - محددات تتعلق بكفاية وصلاحية أدلة الإثبات بإستخدام الإجراءات التحليلية:** تعتبر الإجراءات التحليلية من أهم الاجراءات التى يلجأ اليها المراجع فى عملية المراجعة للتعرف على المؤشرات الخاصة للمنشأة، والتى عن طريقها يكشف مواطن الضعف والقوة فيها، وتعتمد الإجراءات التحليلية بصورة عامة على مقارنة النسب والقيم المالية والغير مالية الحالية مع النتائج والقيم المالية والغير مالية لفترات سابقة ثم التنبؤ بعلاقات تلك النتائج وأسبابها حسب خبرةالمراجع **(نصار ومريم،٢٠٠٨،ص:٢٥٣-٢٨٣).** ويمكن أن تكون الاجراءات التحليلية هى الدليل الوحيد المطلوب فى حالة الحسابات أو عمليات مالية يجب فحصها على نحو متعمق لتقرير ما إذا كانت هناك خطوات أخرى يجب القيام بها للتحقق **(جربوع،٢٠٠٤،ص:١٥).**

كما ان إجراءات المراجعة التحليلية ما هي إلا أسلوب من أساليب المراجعة تهدف لتحليل الاتجاهات والانحرافات الجوهرية وتحديد العلاقات بين القيم في القوائم المالية للفترة المالية ومقارنتها بالقيم المتوقعة والقيم المعيارية، بهدف إعداد برنامج جيد لعملية المراجعة والحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لدعم النتائج النهائية لعملية المراجعة **(موسي،٢٠١٣،ص:٣١٥).**

**٣/١/٢ - محددات تتعلق بالرقابة الداخلية :**

**تنص الفقرة رقم (أ-٢٩) من المعيار الدولي (٥٠٠) على :**

تُصمم اختبارات أدوات الرقابة لتقويم فاعلية عمل أدوات الرقابة، في منع أو اكتشاف وتصحيح التحريفات الجوهرية على مستوى الإقرار .ويتضمن تصميم اختبارات أدوات الرقابة للحصول على أدلة مراجعة ملائمة، للتعرف على الظروف (الخصائص أو الصفات) التي تشير إلى أداء رقابة ما، وظروف الانحراف التي تشير

إلى الخروج عن الأداء الكافِي وعندئذ فإن وجود أو غياب تلك الظروف يمكن اختباره من قبل المراجع.

**٤/١/٢ ـ محددات تتعلق بالحيادية:** يعنى مفهوم الحياد فى المراجعة هى الموضوعية وعدم التحيز والتأثر بآراء الآخرين على حساب رأس المال أو التحيز لأصحاب رأس المال على حساب الادارة أو التحيز للإدارة على حساب العاملين **(الصحن وأخرون،٢٠٠١،ص).**

**٢/٢ ـ أهداف المدخل المقترح :**

- تعظيم دور الاجراءات التحليلية فى زيادة فاعلية أدلة الأثبات في المراجعة.
- تعظيم دور الاجراءات التحليلية فى تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية.
- توفير البيانات والمعلومات المحاسبية التى تمكن الادارة من الافصاح بشفافية.
- الافصاح الواضح عن كافة العمليات والمقارنات عن القوائم المالية فى كافة مراحلها.
- توفير محددات جديدة تمكن المراجع الداخلى من اكتشاف الاخطاء .
- زيادة قدرة المراجع الداخلى فى استخدام الاجراءات التحليلية لاكتشاف الاخطاء.
- تدعيم قدرة المراجع الداخلى من خلال تطبيق محددة العناية المهنية التى تمكنه من تحقيق جودة المراجعة .

**٣/٢ ـ متطلبات المدخل المقترح .**

١/٣/٢ ـ تحديد اهداف الاجراءات التحليلية **(نصار ومريم،٢٠٠٨،ص:٢٠).**

٢/٣/٢ ـ تصميم الاجراءات التحليلية.

٣/٣/٢ ـ اتخاذ القرار **(https://sqarra.wordpress.com/audit2 ).**

٤/٣/٢ ـ تطبيق الإجراءات التحليلية وتحليل النتائج واستنتاج الخلاصة **(www.accdiscussion.com/acc).**

**٤/٢ - اعتبارات المدخل المقترح (www.accdiscussion.com/acc):**

١/٤/٢ - الأهمية النسبية للبند المعني .

٢/٤/٢ - إجراءات المراجعة الأخرى الموجَّهة لنفس أغراض المراجعة .

٣/٤/٢ - الدقة التي يمكن التنبؤ بها للنتائج المتوقعة من الإجراءات التحليلية .

٤/٤/٢ - تقدير المخاطر الملازمة "الحتمية" ومخاطر الرقابة :

٥/٤/٢ - توافر البيانات وامكانية الاعتماد عليها .

**ثالثاً : الدراسة التطبيقية:**

**١/٣ – منهج الدراسة :**

استخدم الباحث المنهج الوصفى نظراً لملائمته لطبيعة واهداف الدراسة و التحقق من فروضها.

**٢/٣ – مجتمع الدراسة :**

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفى المصرف التجارى الوطنى ومصرف الوحدة في ليبيا للفترة (**٢٠١٧م – ٢٠١٨م**) و البالغ عددهم (**٤٩١٥**) موظف موزعين كالتالى :

- المصرف التجارى الوطنى عدد (**١٩٧٨**) موظف موزعين على عدد (**٦٤**) فرع.
- مصرف الوحدة عدد (**٢٩٣٧**) موظف موزعين على (**٧٢**) فرع.

**٣/٣ – عينة الدراسة :**

قام الباحث بإختيار عينة الدراسة الكلية بالطريقة العمدية العشوائية من (مديرين و رؤساء أقسام - مراجعين داخليين) البالغ عددهم (**٢٥٠**) موظف بنسبة مئوية (٥.٠٩%) من مجتمع الدراسة منهم عدد (**١٠٠**) موظف بالمصرف التجارى الوطنى بنسبة (٦.٣٢%)، وعدد (**١٥٠**) موظف بمصرف الوحدة بنسبة (٥.١١%) تم توزيعهم عشوائيا كما يلى:

**١/٣/٣ - العينة الأساسية :** بلغ عددها (**٢٠٠**) موظف بنسبة مئوية (٨٠.٠٠%) من عينة الدراسة الكلية وذلك لإجراء الدراسة الأساسية منهم عدد (٩٨) موظف من المصرف التجارى الوطنى بنسبة مئوية (٤٩%) من اجمالى العينة الاساسية وعدد (١٠٢) موظف من مصرف الوحدة بنسبة مئوية (٥١%) من اجمالى العينة الاساسية.

**٢/٣/٣ - العينة الاستطلاعية :** بلغ عددهم (**٥٠**) موظف بنسبة مئوية (٢٠.٠٠%) من عينة الدراسة الكلية وذلك لايجاد المعاملات العلمية لاستمارة الإستقصاء قيد الدراسة.

و قد راعى الباحث نسبة تمثيل (٥٠%) لكل فئة (مديرين و رؤساء أقسام - مراجعين داخليين) في كل عينة من عينتى الدراسة ( الأساسية والأستطلاعية ).

**٤/٣ – ادوات الدراسة :**

**فى ضوء أهداف الدراسة و فروضها قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء يتمثل هدفها فى جمع البيانات من افراد العينة الاساسية .**

- **المعاملات العلمية لإستمارة الاستقصاء :**

- **الصدق :**

قام الباحث بحساب صدق المقياس عن طريق صدق المحكمين، وحساب الاتساق الداخلي لمعاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لإستمارة الاستقصاء قيد الدراسة.

**١) صدق المحكمين:**

قام الباحث بعرض عبارات كل محور على الأستاذ المشرف، كمعيارا لصدق قائمة الاستقصاء قيد الدراسة .

**٢) صدق الاتساق الداخلي:**

قام الباحث بالتحقق من مدى ارتباط درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد التى تنتمى له، ومدى ارتباط كل من الدرجة الكلية لكل بعد من الابعاد والدرجة الكلية لاستمارة الاستقصاء قيد الدراسة، على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ عددها (٥٠) موظف من نفس مجتمع البحث وخارج العينة الأساسية، واتضح من النتائج :

- أن معاملات الارتباط بين جميع العبارات وإجمالي بعد محددات المدخل المقترح قد انحصرت بين (٠.٨٧٠،٠.٤٣١) وجميعها عند مستوى معنوية انحصر بين (٠.٠٠٠، ٠.٠٠٢) و هي ≤ (٠.٠٥) ، مما يدل على صدق الأتساق الداخلي لهذه العبارات.
- أن معاملات الارتباط بين جميع العبارات وإجمالي بعد أهداف المدخل المقترح قد انحصرت بين (٠.٨٠٢،٠.٧٠٧) وجميعها عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) و هي ≤ (٠.٠٥) ، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لهذه العبارات.
- أن معاملات الارتباط بين جميع العبارات وإجمالي بعد متطلبات المدخل المقترح قد انحصرت بين (٠.٧٦٢،٠.٣٣٣) وجميعها عند مستوى معنوية انحصر بين (٠.٠١٨،٠.٠٠٠) وهي ≤ (٠.٠٥) ، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لهذه العبارات.

- أن معاملات الارتباط بين جميع العبارات وإجمالي بعد اعتبارات المدخل المقترح قد انحصرت بين (٠.٣٢٩،٠.٧٥٦) وجميعها عند مستوى معنوية انحصر بين (٠.٠٢٠،٠.٠٠٠) و هي ≤ (٠.٠٥) ، مما يدل على صدق الاتساق الداخلى لهذه العبارات.
- أن معاملات الارتباط بين إجمالي الأبعاد و استمارة الاستقصاء قد انحصرت بين (٠.٦٨٧،٠.٩٢٩) وجميعها عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) و هي ≤ (٠.٠٥) ، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لهذه الابعاد واستمارة الاستقصاء.
- **الثبات** :

قام الباحث بإيجاد معامل **ألفا كرونباخ** لكل عبارة من عبارات إستمارة الإستقصاء قيد الدراسة وتوصل الي النتائج التالية :

- أن قيم معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لعبارات استمارة الاستقصاء قيد الدراسة قد تراوحت ما بين (٠.٩٤٣،٠.٩٤٧) ، مما يدل على ثبات هذه العبارات.
- أن قيمة معامل الثبات باستخدام معادلة الفا كرونباخ لإجمالى استمارة الإستقصاء قيد الدراسة (٠.٩٤٦) ، مما يدل على ثباتها بدرجة عالية.
- أن قيمة معامل الثبات باستخدام معادلة الفا كرونباخ لعبارات بعد محددات المدخل المقترح قيد الدراسة انحصرت ما بين (٠.٩٣٢،٠.٩٤٠ )، مما يدل على ثبات عبارات هذا البعد قيد الدراسة.
- أن قيمة معامل الثبات باستخدام معادلة الفا كرونباخ لإجمالى بعد محددات المدخل المقترح قيد الدراسة (٠.٩٣٩) ، مما يدل على ثبات هذا البعد قيد الدراسة.
- أن قيمة معامل الثبات باستخدام معادلة الفا كرونباخ لعبارات بعد أهداف المدخل المقترح قيد الدراسة قد انحصرت ما بين (٠.٨١٢، ٠.٨٣٦)، مما يدل على ثبات عبارات هذا البعد قيد الدراسة.
- أن قيمة معامل الثبات باستخدام معادلة الفا كرونباخ لإجمالى بعد محددات المدخل المقترح قيد الدراسة (٠.٨٥٠) ، مما يدل على ثبات هذا البعد قيد الدراسة.
- أن قيمة معامل الثبات باستخدام معادلة الفا كرونباخ لعبارات بعد متطلبات المدخل المقترح قيد الدراسة قد انحصر ما بين (٠.٦٣٠، ٠.٧٥٤) ، مما يدل على ثبات

عبارات هذا البعد قيد الدراسة.

- أن قيمة معامل الثبات باستخدام معادلة الفا كرونباخ لإجمالى بعد متطلبات المدخل المقترح قيد الدراسة (٠.٧١٥) ، مما يدل على ثبات هذا البعد قيد الدراسة.
- أن قيمة معامل الثبات باستخدام معادلة الفا كرونباخ لعبارات بعد اعتبارات المدخل المقترح قيد الدراسة قد انحصرت ما بين (٠.٧٣٨،٠.٥٨٥ ) ، مما يدل على ثبات عبارات هذا البعد قيد الدراسة.
- أن قيمة معامل الثبات باستخدام معادلة الفا كرونباخ لإجمالى بعد اعتبارات المدخل المقترح قيد الدراسة (٠.٦٨٩) ، مما يدل على ثبات هذا البعد قيد الدراسة.

**٥/٣ – المعالجات الاحصائية :**

**تم استخدام البرنامج الاحصائى (spss) فى إجراء التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة وقد شمل على :**

- **المتوسط الحسابى.**
- **الانحراف المعيارى.**
- **معامل الارتباط لبيرسون.**
- **معامل الفا كرونباخ.**
- **الأهمية النسبية.**
- **اختبار دلالة الفروق "مان ويتنى".**

**٦/٣ – عرض وتحليل ومناقشة النتائج :**

- **بقياس الاهمية النسبية لتطبيق المدخل المقترح (إجراءات المراجعة التحليلية) لزيادة فاعلية ادلة الاثبات فى المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية فى قطاع المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر عينة الدراسة (مديرين و رؤساء أقسام ـ مراجعين داخليين)اتضح ما يلي :**

اتفاق العينة الاساسية للدراسة (مديرين و رؤساء أقسام- مراجعين داخليين) على أهمية محددات المدخل المقترح حيث تحصلت عبارات هذا البعد على أهمية نسبية تتراوح ما بين (٨٤.٢٠% ، ٩٣.٤٠%) بالنسبة للمديرين ورؤساء الاقسام، و(٨٤.٠٠% ، ٩٣.٤٠%) بالنسبة للمراجعين الداخليين، كما تحصلت عبارات بعد أهداف المدخل المقترح على أهمية نسبية تتراوح ما بين (٨٥.٠٠ %، ٩٠.٨٠%) بالنسبة للمديرين ورؤساء الاقسام، و(٨٢.٨٠% ، ٨٨.٤٠%) بالنسبة للمراجعين

الداخليين، وتحصلت عبارات بعد متطلبات المدخل المقترح على أهمية نسبية تتراوح ما بين (٨٣.٤٠% ، ٨٦.٢٠%) بالنسبة للمديرين ورؤساء الاقسام و(٨٣.٤٠% ، ٨٧.٢٠%) بالنسبة للمراجعين الداخليين، وتحصلت عبارات بعد اعتبارات المدخل المقترح على أهمية نسبية تتراوح ما بين (٧٨.٠٠%، ٨٧.٦٠%) بالنسبة للمديرين ورؤساء الاقسام و(٧٦.٨٠% ، ٨٥.٢٠%) بالنسبة للمراجعين الداخليين.

- **وبقياس العلاقة بين آراء العينـــــة الاساســـــــــــية للبحث حول أهمـــــية تطبيق المدخل المقـــــترح (اجراءات المراجعة التحليلية) لزيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بقطاع المصارف التجارية الليبية اتضح ما يلي :**

وجود فروق غير دالة احصائيا بين متوسط آراء العينة الاساسية للدراسة (مديرين و رؤساء أقسام - مراجعين داخليين) حول العلاقة بين زيادة فاعلية أدلة الأثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الأفصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، حيث أن قيم "P VALUE" ≤ (٠.٠٥) . مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسط آراء العينة الاساسية للدراسة (مديرين و رؤساء أقسام - مراجعين داخليين) حول اهمية زيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة للتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية.

**مما سبق يتحقق رفض فرض العدم الأول (HO) الذى جاء نصه " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية ".**

**وقبول الفرض البديل (Ha) والذى ينص على " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية ".**

**كما يتضح** وجود فروق غير دالة احصائيا بين متوسط آراء العينة الاساسية للدراسة (مديرين و رؤساء أقسام - مراجعين داخليين) حول العلاقة بين تطبيق المدخل المقترح (اجراءات المراجعة التحليلية) وزيادة فاعلية ادلة الاثبات فى المراجعة بقطاع المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، حيث أن قيم "P VALUE" ≤ (٠.٠٥) ، مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسط آراء العينة الاساسية للدراسة (مديرين و رؤساء أقسام - مراجعين داخليين) حول اهمية تطبيق المدخل المقترح

(اجراءات المراجعة التحليلية) في زيادة فاعلية ادلة الاثبات فى المراجعة بقطاع المصارف التجارية الليبية.

**مما سبق يتحقق رفض فرض العدم الثاني (HO) الذى جاء نصه " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المدخل المقترح (اجراءات المراجعة التحليلية) وزيادة فاعلية ادلة الاثبات فى المراجعة بقطاع المصارف التجارية الليبية".**

**وقبول الفرض البديل (Ha) والذى ينص على " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المدخل المقترح (اجراءات المراجعة التحليلية) وزيادة فاعلية أدلة الاثبات فى المراجعة بقطاع المصارف التجارية الليبية".**

**كما يتضح** وجود فروق غير دالة احصائياً بين متوسط آراء العينة الاساسية للدراسة (مديرين و رؤساء أقسام - مراجعين داخليين) حول العلاقة بين تطبيق المدخل المقترح (اجراءات المراجعة التحليلية) والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بقطاع المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، حيث أن قيم " P VALUE" ≤ (٠.٠٥) ، مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسط آراء العينة الاساسية للدراسة (مديرين و رؤساء أقسام – مراجعين داخليين) حول أهمية تطبيق المدخل المقترح (اجراءات المراجعة التحليلية) في التحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بقطاع المصارف التجارية الليبية.

**مما سبق يتحقق رفض فرض العدم الثالث (HO) الذى جاء نصه " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المدخل المقترح (اجراءات المراجعة التحليلية) والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بقطاع المصارف التجارية الليبية".**

**وقبول الفرض البديل (Ha) الذى ينص على " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المدخل المقترح (اجراءات المراجعة التحليلية) والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بقطاع المصارف التجارية الليبية ".**

**رابعاً: النتائج والتوصيات:**

**١ – النتائج:**

**١/١ - النتائج النظرية :**

- ان التأهيل العلمي يمكن المراجع من ابداء الرأي وتقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية المراجعة والمساعدة في تحقيق جودة المراجعة والحصول علي أدلة أثبات كافية وملائمة.

- ان الخبرة المهنية تمكن المراجع من اجراء ما يلزم من تقديرات حكمية وشخصية عند أداء مهمة المراجعة والمساعدة في تحقيق جودة المراجعة والحصول علي أدلة أثبات كافية وملائمة.
- ان رأي المراجع يصبح بغير قيمة إذا لم يكن مستقلاً فعلياً وظاهرياً (الموضوعية والحيادية) للمساهمة في تطبيق مبدأ الأفصاح والشفافية.
- ان المراجعين الداخليين يعتمدون علي الكفاءة المهنية في اكتشاف الأخطاء المادية في الكشوفات المالية وزيادة فاعلية وكفاءة عملية المراجعة والحصول علي أدلة اثبات كافية وملائمة.
- ان التدريب المستمر يعتبر متطلب رئيسي لجودة عمل المراجع والحصول علي أدلة أثبات كافية وملائمة وبالتالي يجب ان يبذل المراجعين الداخليين جهداً ملموساً نحو استمرار مسايرتهم لكافة التغيرات المستمرة في معايير المحاسبة والمراجعة أو بيئة الأعمال المتغيرة.
- ان اهتمام المراجع الداخلي بمستوي جودة المراجعة واجتهاده في الحصول علي أدلة اثبات كافية وملائمة يميز تقريره بالمصداقية والشفافية، كما ان من اسباب الاهتمام بتحقيق جودة المراجعة الداخلية رغبة الادارة في رفع مستوي الثقة في القوائم المالية لدي الاطراف الخارجية ، والتأكد من عدالة المعلومات المالية والمحاسبية التي تمت مراجعتها ، واكتشاف حالات التزوير والغش .
- ان الاجراءات التحليلية تمكن المراجع الداخلي من اعداد برنامج جيد لعملية المراجعة والحصول علي أدلة إثبات كافية وملائمة توفر اساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما يتعلق بمدي سلامة القوائم المالية وكفاية الأفصاحات بها ، من خلال ترشيد الحكم الشخصي للمراجع في مرحلة التخطيط سواء عند معرفة مدي قدرة الشركة علي الاستمرار او عند معرفة طبيعة عمل المنشأة وتحديد مصادر وجود المخاطر المحتملة والتي تعتبر من اهم المعلومات المطلوب الافصاح عنها (المخاطر المحتملة)، وبالتالي مساعدته في اتخاد القرارات الهامة التي تؤثر في

كمية وحجية أدلة الاثبات وزيادة جودة المراجعة الداخلية التي تساهم في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية.

- ان الاجراءات التحليلية تساعد المراجع الداخلي في مرحلة تنفيد عملية المراجعة في الحصول علي أدلة اثبات إضافية ومكملة لأدلة الأثبات التي حصل عليها من اجراءات المراجعة الاخري وبالتالي الحصول علي أدلة أثبات دقيقة تدعم البيانات المحاسبية والمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية مما يؤدي الي زيادة جودة المراجعة الداخلية وبالتالي زيادة التقة في التعامل مع المصارف التجارية ، كما انها تساعده في مرحلة إعداد التقرير علي بحث مدي كفاية أدلة الاثبات التي جمعها ، والحكم علي سلامة القوائم المالية وكفاية الافصاحات بها مما يساهم في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية.
- ان اختبارات نظم الرقابة الداخلية عبارة عن اجراءات مراجعة للتحقق من سلامة اعداد القوائم المالية ، كما ان المراجع الداخلي له دور مهم ورئيسي في محاربة غش الادارة وتطبيق مبدأ الأفصاح والشفافية ، وان المعرفة الكافية بطرق واحتمالات الغش تمكن المراجع الداخلي من تحديد اماكن حدوث الغش والتحقق من توفر الشفافية ، وان وصف وتقييم نظام الرقابة الداخلية في أوراق عمل المراجع يساعد في التعرف علي أنواع المخالفات المختلفة، وتحديد الاجراءات التي يجب إتباعها لمنع المخالفات المتوقعة وتخفيض محاولات الغش والخطأ في اعداد القوائم المالية.
- ان تحقيق حيادية المراجع الداخلي تتطلب توفير معلومات ملائمة وكافية أمام الادارة لأتخاذ القرارات المناسبة، واستخدام اساليب مراجعة موضوعية وشاملة تستند الي المعايير المحلية والدولية تساعد في زيادة فاعلة أدلة الأثبات في عملية المراجعة وتحقيق جودة المراجعة ، وتقديم رأي عادل ومحايد عند إعداد التقرير النهائي للمساهمة في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية.
- ان الاجراءات التحليلية لها اهمية كبيرة بالنسبة لمهنة المراجعة الداخلية فهي تعمل علي زيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة وزيادة قدرة المراجع الداخلي في إكتشاف الاخطاء أو العمل علي منعها، و تحقيق جودة المراجعة. كم انها تساعد في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية من

خلال توفير البيانات والمعلومات المحاسبية التي تمكن الادارة من الافصاح بشفافية، والمساعدة في الافصاح الواضح عن كافة العمليات والمقارنات بالقوائم المالية في كافة مراحلها.

**٢/١ - النتائج التطبيقية :**

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في قطاع المصارف التجارية الليبية.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المدخل المقترح (اجراءات المراجعة التحليلية) وزيادة فاعلية أدلة الاثبات فى المراجعة بقطاع المصارف التجارية الليبية
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المدخل المقترح (اجراءات المراجعة التحليلية) والتحقق من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية بقطاع المصارف التجارية الليبية.

**٢ - التوصيات :**

- يجب علي المراجع الداخلي استخدام الاجراءات التحليلية لغرض التوصل الي أهداف عامة مثل تحديد المناطق التي تحتاج الي فحص أكثر، او التوصل إلي اهداف خاصة مثل تجميع أدلة إثبات كافية للتأكد من وجود أو اكتشاف اخطاء.
- علي المراجع الداخلي أن يأخذ بعين الاعتبار مدي كفاءة وفاعلية الاجراءات التحليلية التي يقوم بتطبيقها ومدي إعتماده عليها من حيث استقلالية وتنوع مصادر البيانات. كما يجب ان يفهم المراجع طبيعة الاجراءات التحليلية والغرض منها. وان يقدر مدي الحاجة لتطبيق الاجراءات التحليلية ومدي امكانية الاعتماد علي نتائجها.
- يجب مراعات العلاقات التي تتطلب تسويات محاسبية في فترات سابقة عند تطبيق الاجراءات التحليلية، كما يجب مراعات الأهمية النسبية للمعلومات والبنود لتحديد مدي الحاجة الي امكانية اجراء المزيد من الاجراءات التحليلية.
- يجب العمل علي توفير برامج لتطوير وتحسين الكفاءة المهنية وتبادل الخبرات بين المصارف التجارية الليبية، كما يجب العمل على التطوير المهنى للمراجعين الداخليين وعقد الدورات التدريبية على اكتشاف

الانحرافات فى القوائم المالية وإيجاد العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية باستخدام الاجراءات التحليلية.

- يجب العمل علي تطوير مستوي الالتزام بالمعايير الدولية في المصارف التجارية الليبية ومن ضمنها المعيار رقم (٥٢٠) المتعلق بالإجراءات التحليلية، وابراز أهميتها في زيادة فاعلية أدلة الاثبات في المراجعة وتعزيز جودة المراجعة الداخلية لتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية.

## ❖ قائمة المراجع :

### اولا - المراجع باللغة العربية :

### أ - الكتب :


١. د.أمين السيد أحمد لطفى (٢٠٠٢م) : **المراجعة في عالم متغير**، دار الكتاب الأول للنشروالتوزيع، القاهرة ، مصر.
٢. أ.د أمين السيد أحمد لطفى (٢٠٠٧م) : **التطورات فى المراجعة الحديثة**، الدار الجامعية الحديثة، القاهرة، مصر.
٣. الفين ارينز؛ جيمس لوبك (٢٠٠٢م) : **المراجعة مدخل متكامل** ، ترجمة د. محمد محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة د. أحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر، السعودية.
٤. د. محمد سامى راضى (٢٠١١م) : **موسوعة المراجعة المتقدمة** ، دار التعليم الجامعى، الاسكندرية ، مصر.
٥. د. عبدالفتاح محمد الصحن ، د. سمير كامل ، د. محمود ناجي درويش (٢٠٠١م) : **المراجعة الخارجية (موضوعات متخصصة)** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الأسكندرية ، مصر.
٦. د. غسان فلاح مطارنة (٢٠٠٦م) : **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
٧. د. هادى التميمى (٢٠٠٨م) **: المدخل إلي التدقيق من الناحية النظرية والعملية** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن.
٨. وليم توماس ؛ امرسون هنكي (١٩٨٩م) **: المراجعة بين النظرية والتطبيق**، تعريب ومراجعة د. أحمد حامد حجاج ؛ د. كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.


### ب - الرسائل العلمية:


١. أحمد فريد سالمن ابو لحية (٢٠١٥م) : **مدى كفاءة مهارات مدقق الحسابات الخارجى فى جمع وتقييم ادلة الاثبات فى ظل بيئة انظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة: دراسة**

**تطبيقية على المدققين الممارسين للمهنة فى قطاع غزة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

٢. افطيطيم سالم المبروك الجهاني (٦،٧ مايو ٢٠١٢م) : **مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد،جامعة بنغازي، ليبيا.

٣. انس احمد علاونة (٢٠١٢م) : **العوامل المؤثرة في كفاية وملائمة أدلة الإثبات على رأي المحاسب القانوني الأردني في ظل معيار التدقيق الدولي رقم (٥٠٠)**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ، المفرق، الأردن.

٤. بالعيد محمد الكامل (٢٠١١م) : **دور الإفصاح المحاسبى فى جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها ( دراسة ميدانية لواقع البنوك و المؤسسات الاقتصادية فى الجزائر عن طريق الاستبيان)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة قاصدى مرباح .ورقلة، الجزائر.

٥. شدري معمر سعاد (٢٠٠٩م) : **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة سونلغاز"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة امحمد بوقرة، الجزائر.

٦. محسن عوض مقلد (٢٠٠٨م) : **نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.

٧. محمد أمين مازون (٢٠١١م) : **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

٨. مسعود راوى (٢٠١٣م) **: أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي"دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة قاصدى مرباح، الجزائر.

٩. منير محسن حسين حبتور (٢٠١٤م) : **مدى إلتزام مدققي الحسابات بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٥٠٠) "أدلة الإثبات" فى الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، الاردن.

١٠. نور الهدى بلعمري (٢٠١٧م) : **دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية، دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

١١. نيفين عبدالله أبوسمهدانة (٢٠٠٦) : **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة - فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.

١٢. وردة بلعيد (٢٠١٤م) : **مساهمة المراجعة الخارجية فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية "دراسة عينة من المراجعين و المحاسبين"** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد بوضيف "المسيلة"، الجزائر.

## ج - الدوريات :

١. د. أحمد رجب عبدالملك (٢٠٠٦م) : **إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية "دراسة نظرية وتطبيقية"**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،ع (١)، مصر.

٢. ط.د الاخضر عياشى ؛ د. الياس شاهد (ديسمبر ٢٠١٧م) : **أدلة الإثبات في عملية المراجعة الإلكترونية : دراسة مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الاثبات الإلكترونية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، ع (٨) ، جامعة ام البواقى، الجزائر.

٣. سليمة حمد محمد المهدوي (٢٠١٥م) : **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع (٤)، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، مصر.

٤. أ.د عباس أحمد رضوان (٢٠١٦م) : **دور الاجراءات التحليلية فى تحقيق جودة المراجعة فى بيئة الاعمال الحديثة : دراسة تطبيقية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج (٤٠)، ع (١)، مصر.

٥. د. عبدالستار عبدالجبار الكبيسى (٢٠٠٨م) : **تقييم فعالية الاجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة – دراسة ميدانية فى مكاتب و شركات التدقيق فى الاردن**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ع (٢).

٦. عيود ميلود ؛ تيقاوى العربى (ديسمبر٢٠١٧م) : **أدلة الإثبات في التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية للتدقيق**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، م (٣)، ع (٥) ، معهد العلوم الأقتصادية بالمركز الجامعي نور التبشير ، ولاية البيض ، الجمهورية الجزائرية.

٧. د.على محمد موسى (٢٠١٣م) : **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها فى ترشيد الحكم الشخصى للمراجع**، المجلة الجامعية ، م (٢)، ع (١٥)، جامعة الزاوية، ليبيا.

٨. محمد ابراهيم النوايسة (٢٠٠٨م) : **مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات - دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن**، مجلة دراسات العلوم الادارية، مج (٣٥)، ع (١)، الاردن.

٩. د. محمد سليمان محمد أكريم (يناير٢٠١٥م) **: مدي الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في المصارف الليبية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع (١)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

١٠. د. يوسف محمود جربوع (يناير-٢٠٠٤م) : **دور المراجع الخارجي في تقويم أدلة الإثبات في عملية المراجعة بالرغم من أن معظمها هي أدلة مقنعة وليست حاسمة** ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ٩٥ ، جامعة بغداد ، العراق .

**د- المؤتمرات والملتقيات:**

١. د. إبراهيم حراش (٢٦/٢٥ نوفمبر . ٢٠١٣م) : **دور البنـــك المركـــــزي في تطبيـــــق الحوكمـــــة المصرفيـــــة**، ورقة علمية ضمن فعاليات الملتقى الدولى حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،حالـــــــة بنـــــك الجزائـــــر ، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة ، الجزائر.

٢. أحمد مخلوف (٢٠-٢١أكتوبر٢٠٠٩) : **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، الملتقى العلمى الدولى حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

٣. د. احمد طرطار ؛ أ. شوقى جبارى (٢٠١٠م) : **الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة**، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "متطلبات التوافق والتطبيق "، ٢٥-٢٧ مايو، المركز الجامعي ، سوق أهراس، الجزائر.

٤. د. بن الطاهر حسين ؛ أ. بوطلاعه محمد (٢٠١٢م) : **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد الاداري والمالي ، ٦- ٧ مايو، جامعة محمد خيضر.

٥. مجدي محمد نصار ؛ مريم احمد بهرامي (٢٠٠٨م) **: أهمية استخدام الاجراءات التحليلية في مرحلة المراجعة التي يباشرها مدقق الديوان ومدي الاعتماد عليها من واقع دليل المراجعة العام لديون المحاسبة** ، بحث مقدم الي مسابقة البحوث التاسعة علي مستوي جميع قطاعات ديوان المحاسبة ، الكويت .

**ه – مراجع أخري:**

١. ديوان المحاسبة الليبى (**٢٠١٦م**) : **التقرير العام.**

**ثانيا - المراجع باللغة الإنجليزية :**

## A – Periodicals:

**1.** Bijan Bidabad, Azarang Amirostovar, Mahshid Sherafati.2017. Financial transparency, corporate governance and information disclosure of the entrepreneur's corporation in Rastin banking", International Journal of Law and Management, Vol. 59 Issue: 5.

**2.** Doaa El-Diftar, Eleri Jones, Mohamed Ragheb, Mohamed Soliman. (2017).Institutional investors and voluntary disclosure and

transparency: the case of Egypt, Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol. 17 Issue: 1.

3. Nelson , Mark W., Robert L., &Sarah E.1995. Knowledge Structure and the Estimation of Conditional Probabilities in Auditing Planning , The Accounting Review Vol.(70) , Issue (1), January.
4. Radu Florea, Ramona Florea.2011. Audit techniques and audit evidence , Economy Transdisciplinarity Cognition , Vol. XIV.

**B – Others:**

1. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), SAS No 54, "The Auditor s study and Evolution of Internal Control, New York: AICPA, Inc., 1992.
2. Basle Committee on Banking Supervision.(1998 b), Enhancing Bank Transparency,Bank for International Settlements ,Septembe.
3. IFAC, 2009, International Standard on Auditing 500. Audit Evidence, New York.
4. International Standard on Auditing 500 Audit Evidence (2004). Effective For Audits Of Financial Statements For Periods Beginning on or After December 15.

**ثالثا- مواقع شبكة المعلومات الدولية :**

1. www.transparency.org 4/4/2018.10.30 p.m.
2. www.almohasb1.com/2010/02/audit-evidence.html 27/05/2018.10.00 a.m.
3. www.uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2017_12_11!07_01_12_PM.doc.١٥/٠٤/2018.١.٣٥ a.m.
4. www.accdiscussion.com/acc13083.html 27/05/2018.10.00 a.m.
5. https://sqarra.wordpress.com/audit2/. 05/10/2018 – 09:25am.